الفارسي أكدت أن المحافظة على النظافة مسؤولية مشتركة تتطلب التزام الأفراد والمؤسسات بالتشريعات والاشتراطات المنظمة

ربط إلكتروني بين حاويات النفايات والعقارات السكنية لتعزيز الرقابة

تطوير مستوى النظافة العامة يرتبط بكفاءة العقود المبرمة مع الشركات ومدى وضوح مواصفاتها الفنية وفاعلية الجزاءات التعاقدية وتوافر آليات المتابعة والتقييم

ضرورة وضع مؤشرات أداء قابلة للقياس وربط تقييم الشركات بمستوى النظافة الفعلي في المدن والاستجابة للشكاوى وصيانة الحاويات والالتزام بمواعيد جمع النفايات

بداح العنزي

أكدت رئيسة اللجنة البيئية في المجلس البلدي ورئيسة اللجنة المشتركة لتطوير لائحة النظافة ونقل النفايات م.علياء الفارسي إن المحافظة على النظافة ليست مسؤولية الجهات الحكومية وحدها، بل مسؤولية مشتركة تتطلب التزام الأفراد والمؤسسات بالتشريعات والاشتراطات المنظمة.

ودعت الفارسي بعد انتهاء ورشة العمل التي نظمتها اللجنة بعنوان «نظافة المدن والضواحي والمناطق السكنية» إلى طرح آلية للربط الإلكتروني بين الحاويات والعقارات السكنية، وذلك بوضع رمز تعريفي QR Code على كل حاوية وربطه ببرنامج سهل يهدف إلى تسريع انجاز المعاملات وتقليل الأخطاء البشرية وتعزيز الرقابة والشفافية وتقليل المعاملات الورقية وتسهيل تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية.

وأشارت إلى ان تحديات تطبيق لائحة إدارة النفايات البلدية الصلبة والنظافة العامة في محافظة العاصمة سكني- Pilot Project من النظافة التقليدية إلى الإدارة المتكاملة للنفايات هي مسيرة عمل تشريعي وبيئي في المجلس البلدي، حيث ان إدارة النفايات والنظافة العامة في الكويت استمرت أربع سنوات من العمل التشريعي والرقابي وتحديات التنفيذ.

واستذكرت أعمال المجلس البلدي بشأن ملف النظافة وتحديدا لجنة شؤون البيئة خلال 4 سنوات من العمل التشريعي والرقابي وتحديات التنفيذ وضمان تنفيذ التشريعات القائمة وتطوير الأدوات التي تمكن البلدية من تطبيقها بكفاءة وعدالة اضافة إلى التوعية والمسؤولية المجتمعية كجزء من الحل خاصة ان النظافة العامة ليست مجرد حاويات لجمع المخلفات، بل منظومة وطنية متكاملة تتطلب تشريعات واضحة، وإدارة مؤسسية فعالة، وعقودا محكمة، ورقابة مستمرة، وشراكة مجتمعية مسؤولة.

وأضافت انه منذ بداية أعمال المجلس البلدي في 2022، كان ملف النظافة كما يطلق عليه سابقا من الملفات الأساسية التي أولياها وجميع أعضاء المجلس البلدي اهتماما كبيرا إدراكا منا بأن هذه القضية أكثر تعقيدا مما قد يبدو للكثير، وأن معالجتها لا تتحقق بمجرد زيادة أعداد عمال النظافة أو الحاويات أو حملات التنظيف المؤقتة حسب الطلب، وإنما تتطلب معالجة جذرية للمنظومة التشريعية والتنظيمية والتنفيذية وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عملنا من خلال لجنة شؤون البيئة على فتح هذا الملف وعقد الاجتماعات وورش العمل المتخصصة، ومناقشة التحديات مع الجهات الحكومية والرقابية والبحثية، وتقديم المقترحات والأسئلة الرسمية، وصولا إلى توصيات وقرارات تستهدف تطوير إدارة النفايات وتحسين مستوى النظافة العامة في الكويت.


م.علياء الفارسي

النفايات البلدية

وأشارت إلى ان من أبرز المحطات التي عملنا عليها تطوير لائحة إدارة النفايات البلدية والنظافة العامة، من خلال تشكيل لجنة مشتركة بين لجنة شؤون البيئة واللجنة القانونية والمالية بالمجلس البلدي، في خطوة عكست أهمية الجمع بين الجوانب البيئية والفنية والقانونية عند إعداد التشريعات المنظمة لهذا القطاع الحيوي والتي أسفرت عن صدور اللائحة بموجب القرار الوزاري 354 لسنة 2023، لتشكل إطارا تنظيميا لإدارة النفايات البلدية الصلبة والنظافة العامة، وتحديد الالتزامات والمخالفات والإجراءات ذات الصلة. وأكدنا مرارا أن إصدار اللوائح، مهما بلغت أهميتها، لا يمثل نهاية العمل، بل بدايته، فالقيمة الحقيقية لأي تشريع تكمن في كفاءة تطبيقه، ومدى وضوح مسؤوليات الجهات المعنية، وفاعلية الرقابة على الالتزام بأحكامه.

وذكرت ان عمل اللجنة لم يقتصر على مناقشة اللوائح، بل امتد إلى تنظيم سلسلة من ورش العمل المتخصصة تضمنت 7 ورش عمل منذ 2022، بهدف تشخيص المشكلات البيئية ووضع توصيات علمية وعملية لمعالجتها حيث تناولت الورشة الأولى النفايات البلدية والإنشائية وآليات التخلص منها، وركزت توصياتها على تفعيل الرقابة على المخالفات البيئية، وطلب تقارير الجهاز التنفيذي والجهات الرقابية، ومراجعة شروط تأهيل شركات النظافة

كما ناقشت الورشة الثانية الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات في الكويت 2040، وخرجت بتوصيات مهمة، أبرزها تعزيز التوعية البيئية وتخصيص ميزانيات لها، ودراسة تعديل الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي من خلال إنشاء قطاع متخصص بإدارة النفايات الصلبة ودمج الإدارات ذات

لمناقشة الوضع البيئي في منطقة جليب الشيوخ، حيث تناولت التحديات المرتبطة بتراكم المخلفات، وتدهور بعض مرافق البنية التحتية، وشبكات الصرف الصحي والأمطار، والتكدس السكاني، وانعكاساتها على الصحة العامة وجودة الحياة، مع التأكيد على ضرورة التنسيق بين الجهات المختصة وتفعيل الرقابة الميدانية وتطبيق المخالفات وقد عكست هذه الورش منهجية واضحة تقوم على الانتقال من تشخيص المشكلات إلى طرح الحلول المؤسسية والوقائية والمستدامة.

وأشارت إلى ان من أهم التوصيات التي أكدنا عليها منذ 2022 ضرورة إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي في البلدية، وضم الاختصاصات المتعلقة بالنظافة وإدارة شؤون البيئة وضم هذه الإدارات المتفرقة، ضمن قطاع موحد ومتكامل فلا يمكن تحقيق أهداف الصلة، وفي عام 2023، تناولت اللجنة ظاهرة الرمال الناعمة الزاحفة «السافي»، مؤكدة ضرورة وضع خطة وطنية متكاملة لمعالجتها بالتنسيق بين الجهات الحكومية والبحثية المختصة.

وتابعت: وفي أبريل 2024، عقدت اللجنة ورشة بشأن مرادم ومكبات الإطارات وتأثيراتها على الصحة العامة والسلامة البيئية، وخرجت بتوصيات قصيرة وطويلة المدى، شملت معالجة تكدس الإطارات، وتعزيز اشتراطات السلامة، وتشجيع إعادة التدوير، وإعداد ضوابط لاستخدام المواد المعاد تدويرها في مشاريع البناء والطرق، ودعم الاقتصاد الأخضر، وفي نوفمبر من العام ذاته، خصصت اللجنة ورشة المخالفات والإنذارات، وأعداد عمال النظافة وتوزيعهم على المناطق، ومواعيد عملهم، والمهام المطلوبة منهم، إلى جانب الموقف التنفيذي للعقود الجديدة، والتطويرات الجوهرية التي ستتضمنها، والمدة الزمنية المتوقعة لاستكمال إجراءاتها وفي رد البلدية في 14 أغسطس 2025، أفاد الجهاز التنفيذي بإعداد وثائق 19 مناقصة لأعمال النظافة العامة ونظافة المدن، ومرورها بمراحل المراجعة والاعتماد لدى الجهات المختصة.

وزادت: كما تضمن الرد عددا من التطويرات المقترحة للعقود الجديدة ـ والتي لم تر النور ليومنا هذا ولم نشهدها منذ 4 سنوات منذ تسلمنا حقيبة المجلس البلدي، والوعود بالانتهاء منها بين الحين والآخر ـ ومن بين هذه التطويرات، تحديث الآليات والمعدات، وإضافة مركبات لغسل الحاويات، وتطوير أنظمة تتبع المركبات، وإدخال حاويات مخصصة للفرز وإعادة التدوير.

وبعد مناقشة الملف، أوصى المجلس البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 9 أكتوبر 2025 بالتنسيق مع مجالس المحافظات بوضع خطة للتوعية بالإجراءات الصحيحة للتخلص من النفايات المنزلية، إلى جانب إلزام مقاولي النظافة بصيانة الحاويات والمحافظة على نظافتها وغسلها وتطهيرها وفقا للاشتراطات التعاقدية، وهي توصيات تؤكد أن المسؤولية مشتركة بين الجهات التنفيذية والشركات المتعاقدة والمجتمع، وأن تحسين النظافة يتطلب الجمع بين التوعية والالتزام والرقابة والمحاسبة.

وشددت على انه من الضروري أن نوضح للرأي العام أن المجلس البلدي يعمل في حدود الصلاحيات المقررة له قانونا، وأن مسؤولية طرح المناقصات وإبرام العقود وإدارة تنفيذها ومراقبة أداء الشركات تقع على عاتق الجهات التنفيذية المختصة وأن أي تطوير حقيقي في مستوى النظافة العامة يرتبط بصورة مباشرة بكفاءة العقود المبرمة مع الشركات، ومدى وضوح مواصفاتها الفنية، وفاعلية الجزاءات التعاقدية، وتوافر آليات المتابعة والتقييم، مشيره إلى المطالبة بتطوير منظومة النظافة، إلا أن تأخر استكمال إجراءات العقود الجديدة يظل تحديا يستوجب المعالجة والمتابعة ونرى أهمية وضع مؤشرات أداء قابلة للقياس، وربط تقييم الشركات بمستوى النظافة الفعلي في المدن والضواحي، والاستجابة للشكاوى، وصيانة الحاويات، والالتزام بمواعيد جمع النفايات، بدلا من الاكتفاء بمتابعة أعداد العمال والآليات وأن إخراج النفايات في المواعيد المحددة، ووضعها داخل الحاويات بصورة صحيحة، والحد من الممارسات المخالفة، تمثل جميعها عناصر أساسية لنجاح منظومة النظافة.

واعتبرت ان تعزيز ثقافة الفرز وتقليل إنتاج النفايات وإعادة استخدامها وتدويرها، يحقق تحولا تدريجيا من مفهوم التخلص من النفايات إلى مفهوم الإدارة المستدامة للموارد، ولقد وضعنا التشريعات على طاولة العمل، وقدمنا التوصيات، ومارسنا دورنا الرقابي، واليوم تبقى مسؤولية التنفيذ الجاد والمتابعة والمحاسبة هي الفيصل في تحويل هذه الجهود إلى واقع ومع كل ما سبق إلا أننا لا نلاحظ أي تطور بخصوص الالتزام والنظافة في مشهد الحاويات المنزلية، ومازلنا نعاني من قلة الوعي لدى العديد من مصدري النفايات السكنية، وعدم التزامهم بضوابط اللائحة، مع الغياب الملحوظ من دور الجهاز التنفيذي في تحرير المخالفات وإلزام مصدري النفايات وتوعيتهم بضوابط اللائحة والعقوبات المستحقة بشأن البند أ وب في المادة الثانية من لائحة إدارة النفايات البلدية والنظافة العامة، والتي ألزمت مصدر النفايات بفرزها وفق تعليمات البلدية، وإخراجها إلى المواقع المحددة في المواعيد المعلنة، ووضعها في أوعية أو أكياس محكمة الغلق، خاصة انه بعد البحث والتحري تبين لنا وجود تحديات تنفيذية تعيق ربط المسؤولين في بلدية الكويت بين الحاويات المنزلية ومصدر النفايات، وبالتالي تعرقل إجراءات توجيه الإنذارات وتحرير المخالفات، الأمر الذي يسهم في استمرار بعض الممارسات الخاطئة، وما ينتج عنها من تشوه بصري وتلوث بيئي ومخاطر صحية.

العنزي: تطوير منظومة النظافة يتطلب تعزيز الوعي والرقابة والتخطيط العمراني

أكد عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي، خلال ورشة عمل لجنة شؤون البيئة بشأن نظافة المدن والمناطق السكنية، أهمية تفعيل لائحة إدارة النفايات البلدية والنظافة العامة، وتعزيز الدور التوعوي للعلاقات العامة في البلدية. وأشاد العنزي بمشاركة كلية العمارة بجامعة الكويت ورؤيتها بشأن تصميم حاويات النفايات وإمكانية دمجها ضمن البنية التحتية للمشاريع الإسكانية المستقبلية. وتقدم بالشكر والتقدير إلى كل الجهات وأيضا الجهاز التنفيذي في البلدية على حضورهم ومشاركتهم الفاعلة وإثراء النقاش.


عبدالله العنزي

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة العمر الكرام

لوفاة فقيدها المغفور له بإذن الله تعالى

يوسف علي عبدالعزيز العمر

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

«البلدية»: توجيه 33 إنذاراً بعد الكشف على 67 موقعاً في الفروانية

أعلنت إدارة العلاقات العامة عن جولات للفرق الرقابية في إدارات السلامة في نطاق المحافظات الست على الأعمال الإنشائية وتوفير وسائل الأمن والسلامة ورصد المخالفات في مواقع الإنشاء والترميم.

وأوضحت أن الفريق الرقابي لإدارة السلامة بمحافظة الفروانية قام بتنفيذ حملات ميدانية للكشف على المخالفات الإنشائية وتوفير وسائل الأمن والسلامة، واتخاذ كل الإجراءات الرقابية بحق المخالفين، والتأكد من مدى الالتزام بلوائح ونظم أعمال السلامة والأمن.

وأكدت الإدارة أن الهدف من الجولات الميدانية المكثفة رصد المخالفين واتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحقهم، وقد أسفرت الجولات الميدانية عن توجيه 33 إنذار أمن وسلامة، بعد الكشف على 67 موقعا في عدة مناطق بالمحافظة.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce & Industry
State of Kuwait | دولة الكويت

استدعاء مركبات

سيارات مرسيدس - بنز
موديل: 223
السنة الصنع: 2021 - 2025
إجمالي المركبات : 676



الخلل
حدّدت مرسيدس- بنز إي جي في بعض مركبات الفئة S Class (سلسلة الطراز 223)، أنه قد يحث تسريب في خراطيم مكابح المحور الأمامي بالمركبة خلال العمر الافتراضي لها. في هذه الحالة قد يتسرب سائل المكابح، مما يؤدي بدوره إلى هبوط أداء المكابح في احدى دائرتي الكبح. هذا الأمر من شأنه أن يُزيد من خطر وقوع حوادث تصادم.

الإجراء
كإجراء احترازي سيتم استبدال خراطيم مكابح المحور الأمامي في المركبات المتضررة، سوف يتم تنفيذ العمل المطلوب مجاناً بالتأكيد.

الاتصال
يرجى الإتصال بشركة الملا اوتوموبيلز ، هاتف 888-887-1
مرسيدس-بنز قسم الخدمة - منطقة الشويخ الصناعية - شارع 9
مرسيدس-بنز قسم الخدمة - منطقة الشويخ الصناعية - شارع 13

تم تنظيم هذا الاستدعاء وفقا لمواد القانون (48,47,46,45,44,43,42) من القرار الوزاري رقم (2015/27) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2014/39) بشأن حماية المستهلك

@MOCIKW